

تجربة الوحدة اليمنية (دراسة تاريخية – سياسية)

سمير عبد الرسول العبيدي^(*)

قسم الدراسات التاريخية، مركز المستنصرية للدراسات
العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

أولاً: التطور السياسي (مراحل الانقسام)

اشتهر الشعب اليمني منذ القدم بمقاومته العنيدة والشجاعة لجميع أشكال التدخلات الخارجية، ويكفي أن نشير إلى تصديه للعثمانيين. فمنذ عام ١٥٣٨، حين احتل العثمانيون المنطقة الساحلية، استمرت المقاومة حتى عام ١٦٣٥، حيث أجبروا على الانسحاب. لكن العثمانيين عادوا واحتلوا ميناء الحديدة عام ١٨٤٩. وفي عام ١٨٧٢ أرسلوا حملة كبيرة لاحتلال جميع أرجاء اليمن. وكان الدافع هو الاستفادة من تطور الحركة التجارية عقب فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، وطرد الإنكليز الذين احتلوا عدن في ١٨٣٩/١/١٩. لكن جهودهم أخفقت، الأمر الذي أجبرهم على عقد معاهدة مع الإمام يحيى حميد الدين (١٩٠٤ – ١٩٤٨)^(١) في عام ١٩١١.

وعقب الحرب العالمية الأولى نشأت المملكة المتوكلية اليمنية (١٩١٨ – ١٩٦٢)، كدولة مستقلة. وفي ١٩٢٣/٧/٢٣، وبموجب معاهدة لوزان، اعترف العثمانيون باستقلالها، كما اعترفت بها عصبة الأمم، وهكذا انقسم اليمن إلى ثلاثة أجزاء، هي:

١ – المملكة المتوكلية اليمنية في الشطر الشمالي.

٢ – محمية عدن وتوابعها، وقد توصل البريطانيون إلى اتفاقية لترسيم الحدود مع العثمانيين في عام ١٩٠٤، لكنها لم تقرر إلا في عام ١٩١٤.

hospitalliers1530@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) الإمام يحيى بن حميد الدين (حزيران/يونيو ١٨٦٩ – ١٧ شباط/فبراير ١٩٤٨) هو إمام اليمن من عام ١٩٠٤م حتى عام ١٩٤٨، وهو الإمام المتوكل على الله يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد حميد الدين، وخلفه ابنه أحمد بن يحيى (١٩٤٨ – ١٩٦٢)، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

٣ - إمارة الأدارسة (١٩٠٩ - ١٩٣٠)^(٢) في تهامة وعسير وجيزان^(٣).

ثانياً: مقدمات الوحدة (جهود الأئمة الزيديين، ١٩١٨ - ١٩٣٤)

يعود قيام نظام حكم الأئمة إلى عام ١٥١٠. وبرغم نجاحهم في الحفاظ على الوحدة اليمنية حتى عام ١٨٣٩، فإنهم كثيراً ما جوبهوا بالثورات المستمرة لزعماء القبائل الطامحين إلى تقوية نفوذهم على حساب السلطة المركزية.

ومع إعلان الاستقلال في عام ١٩١٨، سارع الإمام يحيى إلى تحديث بعض تشكيلات الدولة، كما تم فتح بعض المدارس، وقسمت المملكة إلى أقسام إدارية، وأنشئت قوى الشرطة للمحافظة على الأمن وتأسيس الجيش النظامي^(٤).

على الصعيد السياسي، أخذ الإمام يحيى يتطلع إلى إعادة السيطرة على المناطق التي أخلاها العثمانيون، بل سعى إلى طرد الإنكليز من جنوب اليمن، لكن الإنكليز استبقوا الأمر، وجرياً على سياسة «فرّق تسد» قاموا بتسليم منطقة تهامة التي أخلاها العثمانيون إلى حليفهم محمد الإدريسي عام ١٩٢١، وهكذا وجد الإمام يحيى نفسه محاطاً بالخصوم من الشمال والجنوب والغرب، ومحروماً من الموائ. ومع وفاة محمد الإدريسي في عام ١٩٢٣، شرع الجيش اليمني في التقدم نحو مناطق الأدارسة. ولقد رفض الإمام يحيى الاعتراف بالإمارة الإدريسية مقابل الدخول في حمايته، ودفع هذا الموقف بالأدارسة إلى اللجوء إلى حماية ابن سعود، الذي عقد معاهدة معهم في ٢١/١٠/١٩٢٦، وهي المعاهدة التي لم يعترف بها الإمام يحيى. وفي ٢٢/١١/١٩٣٠ ضم ابن سعود إمارة الأدارسة عنوة إليه، واتخذ هذا الأمر صيغة رسمية مع إعلان قيام المملكة العربية السعودية في ٢٢/٩/١٩٣٢^(٥)، مما أدى إلى حدوث مناوشات بين الطرفين. وقد استعد ابن سعود، الذي عرف بتحالفه الوثيق مع البريطانيين، للحرب، إذ زودته الحكومة البريطانية لفترة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣ - نيسان/أبريل ١٩٣٤ بمليون طلقة، إضافة إلى سيارات مدرّعة وأسلحة أخرى

(٢) ينتسب الأدارسة إلى أحمد بن إدريس (ت ١٨٣٧)، وهو متصوف مغربي قدم إلى مكة ومكث بها مدة ٣٠ عاماً؛ ثم انتقل إلى صيبا شرق جيزان وأسس هناك طريقة دينية. وفي عام ١٨٧٦ ولد له حفيد يدعى محمد علي الإدريسي وتلقى تعليمه في الأزهر، وعقب عودته نشط في الدعوة إلى طريقة جده، ونجح في تحويلها إلى حركة سياسية، وبسط سلطته على تهامة وعسير بدءاً من عام ١٩٠٩. وفي عام ١٩١٤ أعلن تحالفه مع بريطانيا، ولدى وفاته في عام ١٩٢٣ نشب خلاف أسري بين الأدارسة، وهو ما سمح لابن سعود بالتدخل. وفي نهاية المطاف نجح في ضم إمارة الأدارسة إليه، انظر: <http://www.obaikan.net>

(٣) منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي (بغداد: منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١)، ص ٤٠١ - ٤٠٢.

(٤) هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم: دراسة موجزة لسلطات الدولة الدستورية التنفيذية (بغداد: دار الجاحظ، ١٩٨٦)، ص ٢٩٤.

(٥) انظر: <http://www.al-yemen.org>.

متطورة، في حين احتجزت شحنة سلاح إيطالية كانت قد وصلت إلى عدن في طريقها إلى الجيش اليمني، وضمت ٨٠٠٠ بندقية مع ذخيرتها، وكان هدفها دعم حليفها السعودي وإضعاف الجيش اليمني الذي كان ينقصه السلاح. وهكذا أعلن ابن سعود الحرب في ٢٢/٣/١٩٣٤، واستمرت حتى ١٩/٥/١٩٣٤ حيث وقّعت اتفاقية الطائف، إذ نصحت الحكومة البريطانية ابن سعود بأن ليس من مصلحته الدخول في حرب طويلة غير معروفة العواقب، في حين أدرك الإمام يحيى عدم إمكانية تحقيق نصر عسكري حاسم في ظل التفوق العسكري لابن سعود المدعوم من قبل بريطانيا. فتم الاتفاق على انسحاب السعوديين من تهامة مقابل خروج القوات اليمنية من عسير وتسليم الأدارسة إلى ابن سعود. ولقد سجلت الاتفاقية هزيمة سياسية لليمنيين؛ إذ على الرغم من عدم تخليهم نهائياً عن جيزان وعسير، فإن الاتفاقية سمحت ببقائها تحت حكم ابن سعود لمدة ٢٠ عاماً على أن تتم قبل انقضائها بـ ٦ شهور مفاوضات أخرى لتعديلها، وهو ما لم يحدث إلى يومنا هذا^(٦).

ولفهم حقيقة موقف البريطانيين، لا بد من القول إنهم حاولوا استخدام وسائل الترغيب مع الإمام يحيى للقبول بسيادتهم على عدن، ومنها الاعتراف بسيادته على لحج وحضرموت مقابل عدم التعامل مع أية قوة أجنبية، فأرسلوا بعثة إليه في عام ١٩١٩، برئاسة هارولد جاكوب (Harold Jacob) بنية التفاوض معه، لكنها أخفقت في مهمتها بسبب احتجاجها من قبل أفراد قبيلة القحيمي المعارضة للحكم، ولم يتم الإفراج عن أفرادها إلا بعد ٤ أشهر بشرط عدم مقابلة الإمام يحيى. وفي عام ١٩٢٦ أرسلوا بعثة أخرى برئاسة غلبرت كلايتون (Gilbert Clayton)، وكل ذلك على أمل الوصول معه إلى اتفاق لإقرار السيادة البريطانية على عدن بالذات. ولم يؤد ذلك إلى نتيجة، إذ شرعت القوات اليمنية في استعادة بعض المناطق الجنوبية بمجرد جلاء العثمانيين، كما استمرت الاشتباكات والمناوشات بين قوات الطرفين منذ عام ١٩١٩، حتى بلغت ذروتها في عام ١٩٢٥ عندما استعادت القوات اليمنية الشيع والعوالق والضالع ويافع. وزاد التوتر بين الجانبين مع عقد الإمام يحيى اتفاقية صداقة مع إيطاليا في عام ١٩٢٦، وشرعت روما في استقبال بعثات عسكرية من الضباط اليمنيين، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الاقتصاديةية لتسهيل التبادل التجاري بين الجانبين. وقد أثار ذلك جزع البريطانيين لخشيته من إنشاء قاعدة إيطالية تهدد الطريق إلى الهند عند نشوب الحرب، وفي العام نفسه استقبلت صنعاء بعثة سوفياتية، وتوجت جهودها بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين الطرفين في ١١/١/١٩٢٨^(٧).

كان رد فعل البريطانيين عنيفاً؛ إذ تخلوا عن العمل الدبلوماسي، وشرعت طائراتهم بدءاً من عام ١٩٢٨ في قصف القوات اليمنية، وأعقب ذلك قصف المدن الآمنة، مما ألحق

(٦) محمد علي الشهاري، طريق الثورة والوحدة اليمنية، كتاب الهلال؛ ١٨٨ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٦)، ص ٤٥ - ٤٦. للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة انظر: < http://www.yemen.nic.info >

(٧) عبد العزيز محمد ناصر الكميم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات (صنعاء: جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص ٤٥ - ٤٦.

خسائر فادحة بالسكان العُزّل. وقد أسفرت المواجهات عن هزيمة الجيش اليمني، وإجبار الإمام يحيى على الدخول في مفاوضات مع بريطانيا انتهت بتوقيع اتفاقية في ١١/٢/١٩٣٤، انسحب بموجبها الجيش اليمني من مناطق المحميات التي دخلها. ومع أن الإمام يحيى رفض الاعتراف بخط الحدود الذي رسمته الاتفاقية البريطانية - العثمانية لعام ١٩١٤، فقد اضطر إلى التسليم بالاحتلال البريطاني في عدن لمدة ٤٠ عاماً قادمًا، وهي مدة الاتفاقية، على أن يتم بحث موضوع الحدود قبل انتهاء مدة هذه الاتفاقية^(٨).

كان عام ١٩٣٤ حداً فاصلاً في تاريخ حكم الأئمة الزيديين، إذ عبّرت كلتا المعاهدتين عن الاستسلام لمطالب بريطانيا في الجنوب، ولطالب ابن سعود في الشمال. وكان عام ١٩٣٤ عام توقف حركة اليمن التاريخية من أجل وحدة الأراضي اليمنية، على الرغم من التضحيات التي قدمها الشعب اليمني بإمكانياته المتواضعة. وقد أدرك البعض أن سبب الإخفاق يعود إلى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة المرتكزة على الإقطاع والقبلية^(٩). لذا كان لا بدّ من الإصلاح والتغيير الجذريين، فبدأت حالة من الحراك السياسي أفضت إلى اغتيال الإمام يحيى في ١٧/٢/١٩٤٨ في ما عرف بـ «حركة العام ١٩٤٨ الدستورية»، التي لم تستمر سوى شهر واحد، إذ نجح ولي العهد الإمام أحمد في استعادة الحكم في ١٥/٣/١٩٤٨، وقد استمر في السلطة حتى وفاته في ١٩/٩/١٩٦٢، فخلفه ابنه محمد البدر الذي أطاحه انقلاب عسكري في ٢٦/٩/١٩٦٢ بقيادة العقيد عبد الله السلال^(١٠)، الذي أعلن في ٢٨/٩/١٩٦٢ إلغاء حكم الإمامة وقيام النظام الجمهوري في اليمن الشمالي^(١١).

ثالثاً: مراحل الوحدة

المرحلة الأولى (١٩٦٧ - ١٩٧٢)

شكّل قيام الوحدة اليمنية مطلباً شعبياً في كلا شطري اليمن، إلا أنه كان من الواجب القيام ببعض المهمات لانطلاق مسيرة الوحدة بصيغتها الرسمية، وتمثل ذلك بوجود الانتهاء من تركة الماضي الثقيلة، والتي تتمثل بالحرب الأهلية التي نشبت بين الملكيين

(٨) انظر: < <http://www.al-yemen.org> >.

(٩) عن تركيبة المجتمع اليمني، انظر: الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، ص ٤١١ - ٤١٨.

(١٠) ولد في مديرية سفان (محافظة صنعاء) عام ١٩١٧، سافر إلى العراق في بعثة عسكرية في عام ١٩٣٦ وتخرج برتبة ملازم ثاني، اختاره تنظيم الضباط الأحرار قائداً لثورة ١٩٦٢/٩/٢٦، أطيح في: ١١/٥/١٩٦٧، توفى في: ١٩٩٤/٣/٥، انظر:

< <http://ar.wikipedia.org> >.

(١١) الشهاري، طريق الثورة والوحدة اليمنية، ص ٤١ - ٤٣. لمزيد من التفاصيل، انظر: ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر، إعداد وتوثيق مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط ٢ (بيروت: دار العودة، ١٩٨٦)، ص ١٧ - ٥٩.

والجمهوريين في الشطر الشمالي في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٠^(١٢)، في حين سعى الشطر الجنوبي إلى تحقيق الاستقلال عن بريطانيا، وهو ما بدأ بثورة ١٤/١٠/١٩٦٣ وتم تتويجه بإعلان الاستقلال في ٣٠/١١/١٩٦٧، ثم تلت ذلك مرحلة من عدم الاستقرار بسبب الصراعات الداخلية في عدن، كما كان للحرب الأهلية في الشطر الشمالي انعكاساتها على الأوضاع في الشطر الجنوبي^(١٣)، ومع انتهاء عقد الستينيات بدا كأن الأمور أخذت تميل إلى الاستقرار، وهو ما سمح بالانطلاق الرسمي للوحدة اليمنية^(١٤).

يمكن القول إن شطري اليمن ورثا ظروفًا سياسية وفكرية واجتماعية مختلفة، بل متباينة إلى حد كبير؛ فقد خلف النضال المسلح في الشطر الجنوبي بيئة سياسية وحركية أكثر نضوجاً مما خلفه عصر الإمامة المنغلق، ومجتمع يهيمن عليه حزب ماركسي جيد التنظيم. وانعكس هذا على المواقف السياسية لشطري اليمن وتحالفاتهما الدولية وتقييم المشكلات وأسلوب معالجتها في كلا الشطرين. ثم أضيف إلى ذلك كله، عقب الاستقلال، خلافات الحدود بين البلدين ورغبة كل منهما في أن يعطي لنفسه دوراً أساسياً في منطقة يزداد الصراع الدولي حولها نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية^(١٥).

وهكذا، ونتيجة ما تقدم، تبنى كل طرف القوى المعارضة لنظام الطرف الآخر، وسمح لها بالقيام بعمليات مسلحة انطلاقاً من أراضيه، مما أدى إلى خلق مناخ عدائي بين النخبتين الحاكمين، الأمر الذي انعكس على رؤية كل منهما لمفهوم وأسلوب الوحدة في تلك المرحلة. فجاء طرح الشطر الشمالي على أنه «يجب تحقيق الوحدة الفورية دون قيد أو شرط استناداً إلى أن استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على مقدراته ليس عملاً شرعياً وأن الشرعي هو مد السلطة من الشمال إلى الجنوب».

في حين اعتبرت الجبهة القومية هذه الرؤية نوعاً من سياسات الضم والإلحاق (المرفوضة)، وجاءت رؤيتها مشروطة بإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في

(١٢) تقسم الحرب الأهلية إلى ٣ مراحل: أولها (١٩٦٢ - ١٩٦٥) وتمثلت بتدخل السعودية لدعم الملكيين في مواجهة القوات الحكومية التي حظيت بدعم مصر والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، في حين تميزت المرحلة الثانية (١٩٦٥ - ١٩٦٧) بالركود العسكري وبالمفاوضات ما بين المصريين والسعوديين، وانتهت الحرب في مرحلتها الثالثة (١٩٦٧ - ١٩٧٠) بتوقيع اتفاقية صنعاء في حزيران/يونيو ١٩٧٠. للتفاصيل انظر: ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر، ص ٧٣ - ٩٢.

(١٣) انظر: محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ترجمة الياس فرح وخليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(١٤) عبد العزيز محمد الشعبي، «الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة»، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9126C282-CD9D-47A0-80A6-2AFE71E13979.htm>.

(١٥) خالد بن محمد القاسمي، طريق الثورة والوحدة اليمنية (الشارقة: دار الثقافة العربية؛ بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧)، ص ٨٦ - ٨٧، وشاكر الجوهري، الصراع في عدن (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ٩٩ - ١٨٦.

الشمال مماثلة لما حدث في الجنوب، وعبر وجود «التنظيم السياسي الثوري»^(١٦).

أدت الخلافات بين الجانبين إلى نشوب الحرب في شباط/فبراير ١٩٧٢، واستمرت المعارك حتى أيلول/سبتمبر من العام نفسه، حيث نجحت لجنة المصالحة المشكّلة بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية الرقم ٢٩٦١ في عقد اجتماع في القاهرة، وهو ما مهد للتوصل إلى اتفاقية القاهرة في ١٣/٩/١٩٧٢، التي شكلت الانطلاقة الرسمية لمسيرة الوحدة اليمنية^(١٧).

المرحلة الثانية (١٩٧٢ - ١٩٧٩)

اجتمع وفدا الشطرين في القاهرة برئاسة كل من علي ناصر محمد^(١٨)، رئيس وزراء الشطر الجنوبي، ومحسن أحمد العيني^(١٩)، رئيس وزراء الشطر الشمالي، وقبل التطرق إلى اتفاقية القاهرة، نشير بإيجاز، إلى المشاريع التي تقدم بها كل طرف على حدة. فالمشروع المقدم من اليمن الجنوبي أكد وحدة الشعب والأرض، واعتبر فتح الحدود، ووقف الأعمال العسكرية والحملات الإعلامية، وإيجاد أرضية مشتركة للتعاون، ومقدمات أولية لتهيئة الظروف الملائمة لبناء دولة الوحدة، وتشكيل مجلس يمني أعلى يضم قادة الشطرين من أجل توحيد السياسات، وإنشاء لجان فنية لوضع آليات دستورية مشتركة. في حين طالب الشطر الشمالي بالإعلان الفوري للوحدة، وتشكيل لجان لدمج المؤسسات، وإعداد مسودة دستور مشترك لتصادق عليه السلطانان التشريعتان، ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام^(٢٠).

ومن خلال هذه المشاريع نلاحظ أنه على الرغم من تأكيد الجانبين وحدة الشعب والأرض، وإيمانهما بضرورة قيام الوحدة، فقد تقدما بمنهجين متعارضين تبعاً لأيديولوجية كل منهما السياسية: ففي الوقت الذي عد فيه المشروع المقدم من الجنوب لتهيئة الظروف المناسبة لقيام دولة الوحدة إجراءً أساسياً، لا يمكن دونه أن تكون الوحدة سوى ضرب من الخيال، تمسك الشطر الشمالي بمنظور مثالي للوحدة، متجاوزاً التركيبة الثقيلة التي خلفها النظام الاستعماري، والحكم الإمامي، في الشطر الشمالي، ومتجاهلاً التعارض الأيديولوجي بين النظامين، رافعاً شعار الوحدة الفورية والشاملة، التي يجب إنجازها خلال شهرين. لكن هذا التباين العميق لم يمنع الطرفين من التوصل إلى عقد اتفاقية القاهرة في ٢٨/١٠/١٩٧٢.

(١٦) الكيم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، ص ٦٩ - ٧٠.

< http://www.dn-it.com >.

(١٧) انظر:

(١٨) ولد في ١٩٣٩/١٢/٣١ في أبين، وانضم إلى حركة القوميين العرب، وتولى منصب أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ومنصب رئيس مجلس الشعب الأعلى، وتخلّى عن منصب رئاسة الوزراء في ١٩٨٥/٢/١٤، أطيح به عقب أحداث ١٩٨٦/١/١٣، ويتخذ حالياً من دمشق مقراً له.

(١٩) ولد في ١٩٣٢/١٠/٣٠ في صنعاء، شغل منصب وزير الخارجية في عام ١٩٦٥ ثم أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٧، وجمع بين المنصبين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وشغل منصب نائب رئيس المجلس الاستشاري بدءاً من عام ١٩٩٧، انظر:

< http://www.al-yemen.org >.

(٢٠) الكيم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، ص ٦٩ - ٧٠.

١٩٧٢، التي أنهت حالة الحرب، على الرغم من تجاوزها للواقع الموضوعي، وطبيعة الأنظمة القائمة في شطري اليمن^(٢١).

تألفت الاتفاقية من ١٥ مادة، ونصت على قيام دولة وحكومة واحدة، يكون لها علم وشعار واحد وعاصمة واحدة مع دمج السلطات الثلاث في كلا الشطرين، وأوكل إلى اللجنة الدستورية مهمة إعداد الدستور الموحد خلال عام واحد، ليتم طرحه على المؤسسات التشريعية لإقراره، ثم يطرح للاستفتاء العام خلال ٦ أشهر، وفي حالة موافقة الشعب يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور المقترح^(٢٢).

نصت المادة الرابعة على ضرورة اجتماع رئيسي الشطرين بعد شهرين من توقيع الاتفاقية، وعليه اجتمع القاضي عبد الرحمن الأرياني^(٢٣)، وسالم ربيع علي^(٢٤)، بحضور الزعيم معمر القذافي، في طرابلس، من ٢١ إلى ٢٨/١١/١٩٧٢، لمناقشة الأوضاع اليمنية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ اتفاقية القاهرة، وانتهى اللقاء بصور بيان طرابلس، في ٢٨/١١/١٩٧٢، الذي أقر الأسس العامة التي ستقوم عليها الدولة الموحدة، وهي:

- ١ - يقيم الشعب اليمني دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.
- ٢ - مدينة صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية.
- ٣ - الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.
- ٤ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
- ٥ - تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة من التراث الإسلامي وقيمه الإنسانية، وظروف المجتمع اليمني.
- ٦ - الملكية الخاصة مصونة، لا تنتزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.
- ٧ - نظام الحكم في الجمهورية وطني ديمقراطي.
- ٨ - ينشأ تنظيم سياسي موحد، يضم جميع فئات الشعب المنتجة وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي لهذا التنظيم^(٢٥).

(٢١) انظر: . < http://www.al-yemen.org > .

(٢٢) صالح حسين الحاذق، الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة (عدن: [د.ن.].، ١٩٩٢)، ص ١٠٢ - ١٠٧.

(٢٣) ولد في حصن أريان بمدينة بريم عام ١٩١٠ وتلقى تعليمه فيها، وأصبح رئيساً للجمهورية إثر الانقلاب على عبد الله السلال في ١٩٦٧/١١/٥. ساهم في جهود الوحدة، واستقال في ١٩٧٤/٦/١٣ ورحل إلى دمشق. توفي في دمشق بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤ ونقل جثمانه إلى صنعاء حيث وُوري الثرى، انظر: < http://www.al-yemen.org > .

(٢٤) وشهرته «سالمين»، ولد في عام ١٩٣٥ في أبين، وأصبح رئيساً لمجلس الرئاسة بدءاً من عام ١٩٦٩. اتهم في عام ١٩٧٨ بتدبير انقلاب عسكري وأعدم. انظر: < http://ar.wikipedia.org > .

(٢٥) اليمن الواحد، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية؛ ٣ (صنعاء: رئاسة الجمهورية، مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩)، ص ٣٩ - ٤٤.

احتوى البيان على العديد من العبارات الفضفاة، لذلك تقدم كلا الجانبين بمقترحات تتلاءم وقناعاته؛ فسالم ربيع علي انطلق من أيديولوجية الحزب الحاكم الشيوعية، والقاضي الأرياني اعتمد على الدبلوماسية، ورفع شعار الوحدة الإسلامية، واستطاعت لغة الأخير الرصينة أن تفرض نفسها عند إعلان البيان الختامي. كما وردت مفردة الاشتراكية على الرغم من أن النظام في الشمال لم يكن يؤمن بها، وأن النظام في الجنوب لا يؤمن إلا بـ «الاشتراكية العملية»، هذا ناهيك عن نقاط خلافية أخرى تم التغاضي عنها، وهكذا استمرت اتفاقية الوحدة، حبراً على ورق، كما كان متوقعاً لها. ولعل التصريح الذي أدلى به الأمين العام للتنظيم السياسي «الجبهة القومية» عبد الفتاح إسماعيل^(٢٦)، يقدم الدليل الواضح على مثالية هذه الاتفاقية، وابتعادها عن الواقع العملي، حيث قال: «إن الوحدة اليمينية ليست شعاراً للاستهلاك الداخلي، بل ضرورة تفرضها الأحداث، التي مر بها شعبنا اليمني، لكن مفهومنا للوحدة يختلف عن مفاهيم الأنظمة الرجعية العربية التي لا تأخذ في الحسبان مصالح شعوبها...»^(٢٧).

ولكن برغم ذلك تواصلت اللقاءات بين الجانبين. وفي ٤/٩/١٩٧٣ التقى رئيسا الشطرين في الجزائر بهدف إعطاء مزيد من الدفع لمسار الوحدة، أعقبها قيام سالم ربيع علي بزيارة صنعاء في ١٢/١١/١٩٧٣، حيث تمت مناقشة آخر المستجدات وسبل تفعيل عمل اللجان المشتركة التي عقدت دورتها الأولى في صنعاء من ٢١ إلى ٢٣/١٢/١٩٧٢، وعقدت دورتها الثانية في عدن من ١٥ إلى ١٩/٤/١٩٧٣، وتقرر فيها عقد الدورة الثالثة في صنعاء للمدة ٢٠ - ٢٢/١١/١٩٧٣. أما الدورة الرابعة والأخيرة فتمت في صنعاء أيضاً من ١٤ إلى ١٦/٣/١٩٧٤، وقد تقرر في ختامها أن تعقد الدورة الخامسة في صنعاء خلال أيلول/سبتمبر من العام نفسه، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب التغيرات السياسية في الشطر الشمالي والخلافات بين الجانبين^(٢٨).

وفي آذار/مارس ١٩٧٥ تزايدت أعمال التسلل والتخريب في مناطق الحدود بين البلدين. وفي ١٥/٢/١٩٧٧ عقد رئيسا الشطرين المقدم إبراهيم الحمدي^(٢٩) وسالم ربيع علي اجتماعاً في مطار قطعبة الحدودي لبحث موضوع الوحدة، وتوصلا إلى صيغة اتفاق لم يتم توقيعه نظراً إلى اغتيال الحمدي في ١١/١٠/١٩٧٧ قبل يوم واحد من توجهه إلى عدن.

(٢٦) ولد في عام ١٩٣٩، وهو رئيس الشطر الجنوبي في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠، ومنظر الحزب الاشتراكي الذي حكم في عدن في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩٤، استقال من جميع مناصبه في نيسان/أبريل ١٩٨٠ لأسباب صحية، وعاش في المنفى ثم عاد إلى عدن لتندلع أحداث ١٣/١/١٩٨٦ حيث اغتيل في أثنائها، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(٢٧) <http://www.al-yemen.org>.

(٢٨) الكميم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، ص ٧٣ - ٧٥.

(٢٩) ولد في عام ١٩٣٤، وهو الرئيس الثالث للشطر الشمالي بعد عام ١٩٦٢، تولى الحكم إثر انقلاب أبيض أطاح القاضي عبد الرحمن الأرياني في ١٣/٦/١٩٧٤ حيث كان يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، اغتيل في ١١/١١/١٩٧٧، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

وفي فترة تولي المقدم حسين الغشمي^(٣٠) رئاسة الشطر الشمالي بدأت العلاقات في التحسن لكنه اغتيل في ١٩٧٨/٦/٢٤ بواسطة حقيبة مفخخة كان يحملها مبعوث يماني جنوبي، وأعقبت ذلك إطاحة الرئيس سالم ربيع علي في ١٩٧٨/٧/٢٥، وتردد أن من أسباب ذلك ميله إلى توثيق العلاقات مع الشطر الشمالي والدول الخليجية. واستمرت العلاقات في حالة توتر شديد حتى بدأت الحرب الثانية بين الطرفين في شباط/فبراير ١٩٧٩^(٣١).

المرحلة الثالثة (١٩٧٩ - ١٩٩٠)

رافقت حالة الفوضى التي شهدتها العلاقات بين الشطرين نقلة نوعية تمثلت في تولي المقدم علي عبد الله صالح^(٣٢) رئاسة الجمهورية في الشطر الشمالي بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧، فسعى إلى توحيد الجبهة الداخلية عبر إقامة حوار مع العناصر المعارضة لدمجها في العملية السياسية بغية تحقيق قدر معقول من الاستقرار، مما يتيح المزيد من فرص التنمية وإنماء البنى الاقتصادية للمجتمع اليمني^(٣٣).

وفي ما يخص موضوع الوحدة، فقد نجحت جامعة الدول العربية في احتواء الخلاف بين الطرفين، وعقد دورة استثنائية في الكويت من ٤ إلى ١٩٧٩/٣/٦، وتم خلالها التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأعمال الحربية، وسحب القوات، ووقف الحملات الدعائية، وإعادة فتح الحدود أمام حركة الأفراد والبضائع، كما أوصت بعقد قمة بين رئيسي الشطرين لتنقية الأجواء^(٣٤).

وفي المدة ٢٨ - ١٩٧٩/٣/٣٠ عقدت قمة الكويت بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، وفي ختام القمة صدر بيان نص على أن تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال مدة ٤ أشهر، ثم تقرر الصيغة النهائية من قبل رئيسي الشطرين، فيتم الاستفتاء العام عليه، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة خلال مدة ٦ أشهر، واختتم البيان بالتزام الطرفين بكافة الاتفاقيات السابقة المعقودة بينهما^(٣٥).

(٣٠) ولد في ضواحي صنعاء عام ١٩٤١، التحق بالجيش عقب ثورة ١٩٦٢/٩/٢٦، وسرعان ما رقي في المناصب لكفاءته؛ ساهم في دور رئيسي في حركة ١٩٧٤/٦/١٣، وعينه الرئيس إبراهيم الحمدي رئيساً للأركان ثم نائباً له، ليخلفه في منصبه، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(٣١) القاسمي، طريق الثورة والوحدة اليمنية، ص ٨٨، للمزيد من التفاصيل عن الخلافات في عدن انظر: علوي عبد الله طاهر، عدن في التاريخ (عدن: جامعة عدن، كلية التربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٨ - ١٧٩.

(٣٢) ولد في ١٩٤٢/٣/٢١ في أسرة بسيطة والتحق بالجيش وعمره ١٦ عاماً، أصبح في العام ١٩٧٥ قائداً لسلاح المدرعات، وتولى الحكم عقب اغتيال الرئيس حسين الغشمي، انظر: <http://www.al-yemen.org>.

(٣٣) نزار خضير العبادي وعلي عبد الله صالح، «تجارب السياسة وفلسفة الحكم»، مقتطفات منشورة على موقع صحيفة ٢٢ مايو، انظر: <http://www.22maynews.net>.

انظر أيضاً: خالد المداح، «المؤتمر الشعبي العام نقطة التحولات التاريخية»، ٢٥/٨/٢٠٠٧، <http://www.almotamar.net>.

(٣٤) اليمن الواحد، ص ٦٥ - ٦٦.

(٣٥) الحاذق، الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة، ص ١١٥-١١٧.

كان هذا البيان بداية العمل الجاد نحو إنجاز الخطوات المؤدية إلى تحقيق الوحدة، وقد استمر عقبه عقد اللقاءات بين المسؤولين في الشطرين وعلى مختلف المستويات، كما استمرت أعمال اللجان المشتركة^(٣٦). وفي ١٩٨١/١٢/٢ تم تشكيل المجلس اليمني الأعلى واللجنة الدستورية المشتركة، وقد ضم المجلس في عضويته كلاً من رئيسي البلدين، وأعلن خلال زيارة علي عبد الله صالح إلى عدن، وأعقب ذلك الاتفاق المبدئي على تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية، وإزالة المواقع العسكرية الحدودية، وإنشاء عدد من المشاريع المشتركة في مجالات السياحة والمواصلات والصناعة وغير ذلك^(٣٧).

وضعت اللجنة الدستورية المشتركة مسودة الدستور في ١٩٨١/١٢/٣٠، وتكون من ٦ أبواب ضمت ١٣٦ مادة، وحمل الباب الأول عنوان «أسس الدولة» ويشمل الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع الوطني (المواد ١ - ٢٥)، وحمل الباب الثاني عنوان «حقوق المواطن وواجبات المواطنين الأساسية» (المواد ٢٦ - ٣٩)، أما الباب الثالث، «تنظيم سلطة الدولة»، فتطرق إلى هيكلية وصلاحيات مجلس الرئاسة والنواب والوزراء وأجهزة السلطة المحلية (المواد ٤٠ - ١١٩)، وهو من أكبر الأبواب كونه يتطرق إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد تم إلحاقه بالباب الرابع «القضاء والادعاء العام والنيابة العامة»، أي كل ما يخص السلطة القضائية (المواد ١٢٠ - ١٢٥)، وحدد الباب الخامس شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني (المواد ١٢٦ - ١٢٨)، وأخيراً حدد الباب السادس قواعد سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة انتقالية^(٣٨).

استمر المجلس اليمني الأعلى في أنشطته حتى جاءت أحداث ١٩٨٦/١/١٣ في عدن، وخروج الرئيس علي ناصر محمد^(٣٩) من الشطر الجنوبي ومعه عدد كبير من قيادات الحزب والدولة، وكان تصرف علي عبد الله صالح حكيماً بالتزامه الحياد ودعوته إلى حل الخلاف ودياً بين رفاق الأُمس^(٤٠)، وهو ما انعكس على تهيئة مناخات من الثقة ساهمت بإعادة الحوار مع الجناح الذي تولى الحكم في عدن بقيادة علي سالم البيض^(٤١) من أجل إتمام اللمسات النهائية للوحدة اليمنية^(٤٢).

رغب كلا الطرفين في إعطاء دفعة جديدة لمسار الوحدة، فتم عقد قمة بين رئيس

(٣٦) لمزيد من التفاصيل انظر: اليمن الواحد، ص ٧٠ - ١١٤.

(٣٧) القاسمي، طريق الثورة والوحدة اليمنية، ص ١٧٧ - ٢١٠.

(٣٨) اليمن الواحد، ص ٢٥٢-٢٨٢.

(٣٩) انظر: الجوهري، الصراع في عدن، ص ٣٣٨ - ٣٥٤.

(٤٠) العبادي وصالح، «تجارب السياسة وفلسفة الحكم».

(٤١) ولد عام ١٩٣٩ في حضرموت، وقد نجا من الموت في أحداث ١٩٨٦/١/١٣، وتولى منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي، وعقب الوحدة أصبح نائباً لرئيس الدولة، وفي أثناء حرب الانفصال أعلن نفسه رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية (١٩٩٤/٥/٢١ - ١٩٩٤/٧/٧)، وعقب الهزيمة لجأ إلى سلطنة

عمان، انظر: < http://ar.wikipedia.org >.

< http://www.al-yemen.org >.

(٤٢) انظر:

الشطرين في تعز في الفترة ١٦ - ١٧/٤/١٩٨٨، حيث تم تأكيد الالتزام بما توصل إليه الجانبان قبل أحداث ١٣/١/١٩٨٦ في كافة المجالات، والعمل على تنشيط عمل اللجان القائمة، وتكليف المجلس اليمني الأعلى بإعداد برنامج زمني لمشروع دستور الوحدة لإحالاته إلى مجلسي الشعب في الشطرين، ومن ثم عرضه للاستفتاء العام كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. ومن أهم ما اتفق عليه تأكيد أهمية قيام مشاريع مشتركة لاستثمار الثروات الطبيعية^(٤٣).

بدأت الخطوات العملية المبشرة بإعادة تحقيق الوحدة في ٤/٥/١٩٨٨ عندما تم عقد اتفاق بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بواسطة الهوية الشخصية، وإلغاء النقاط العسكرية على الحدود المشتركة، وهو ما دخل حيز التنفيذ بدءاً من ١/٧/١٩٨٨. وكانت تلك مساهمة فعالة وخطوة واثقة على طريق إعادة تحقيق الوحدة من خلال ما أزالته من تعبئة نفسية وإعلامية خاطئة لدى أبناء الوطن الواحد في الشطرين^(٤٤).

تواكب ذلك كله مع تغيرات دولية أتت بأوضاع مختلفة جرياً عن السابق في سياسة الاتحاد السوفياتي ومن ثم العلاقات السوفياتية - الأمريكية وانعكاساتها على الأوضاع في بلدان العالم المختلفة، وكان لهذا كله تأثيره في شطري اليمن^(٤٥)، ونجحت قيادتا الشطرين في التحرك السليم في هذا الإطار الدولي الجديد لجعل مردوده إيجابياً بالنسبة إلى الوحدة اليمنية^(٤٦).

ومن هنا جاء اتفاق عدن التاريخي في ٣٠/١١/١٩٨٩ بين قيادتي الشطرين، حيث تم التصديق على مشروع دستور الوحدة الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة عام ١٩٨١، وقد نص الاتفاق على إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشعب والشورى للموافقة عليه خلال ٦ أشهر، ومن ثم إجراء استفتاء عام عليه، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد، وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على هذه الإجراءات، ودعوة جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في اللجنة. وبهذا تكون قمة عدن قد تجاوزت الطروحات الكونفدرالية أو الصيغ الانتقالية الأخرى التي كانت تنحصر في المؤسسات التنفيذية وأجهزة الإدارة. ويمكن القول إن قمة عدن وما نتج منها، قد حققا الأساس العملي والتنفيذي لمشروع دولة الوحدة اليمنية، في الوقت التي حققت اتفاقية القاهرة ١٩٧٢ الأساس القانوني لهذه الدولة، مع إحداث بعض التعديلات التي اقتضتها طبيعة المرحلة^(٤٧).

وفي الاجتماع الثاني للجنة التنظيم السياسي الموحد التي عقدت في عدن يوم ١٠/١/

(٤٣) اليمن الواحد، ص ٢٢٤ - ٢٢٧.

(٤٤) للاطلاع على نصوص الاتفاقيات، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٤-٢٣٧، و <http://www.al-yemen.org>.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل انظر: القاسمي، طريق الثورة والوحدة اليمنية.

(٤٦) الشعبي، «الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة».

(٤٧) الكميم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، ص ٨٦ - ٨٧.

١٩٩٠، تم إقرار مبدأ التعددية السياسية من خلال الموافقة على البديل الثاني الذي ينص على احتفاظ الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما، وحق القوى السياسية في ممارسة نشاطها بكل حرية وفقاً للدستور في ظل اليمن الواحد. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في صنعاء من ٢٠ إلى ١/٢٢/١٩٩٠، صدر عدد من القرارات في الجوانب الاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتربوية والتشريعية القضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتصورات المطروحة بشأن دمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات^(٤٨).

وفي يوم ١٩٩٠/٥/٢٢ تم توقيع اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية من قبل زعيمى الشطرين، وفي ما يلي نص الاتفاق:

«نقوم بتاريخ الثاني والعشرين من [أيار] مايو عام ١٩٩٠ م الموافق ٢٧ شوال ١٤١١هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة، بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية ويتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس، ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمن الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور

يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (٤٥) عضواً، وتحدد مهام المجلس في نفس القرار،

يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير وبناء على هذا الاتفاق، تم إعادة تحقيق الوحدة وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في الموعد المحدد، وتم اختيار الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية»^(٤٩) ■

(٤٨) الشعبي، المصدر نفسه.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحاذق، الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة، ص ١٧٩ - ١٨٤، و < http://www.al-yemen.org > .